

ويكيليكس: تكشف تفاصيل جديدة حول دور جمال مبارك فى إنهيار البورصة



السبت 18 ديسمبر 2010 12:12 م

18/12/2010

كشفت وثيقة السفارة الأمريكية بالقاهرة، نشرها موقع «ويكيليكس»، عن «وجه آخر» لجمال مبارك نجل الرئيس وأمين لجنة السياسات بالحزب الوطني، وجاء في الوثيقة التي أرسلتها السفارة الأمريكية لوزارة الخارجية في واشنطن، أن حملة صحفية في جريدة «الدستور» كشفت تفاصيل جديدة عن ارتباط جمال مبارك بشركة هيرمس، وأشارت الوثيقة للحملة التي كتبها الزميل خالد البلشي مساعد رئيس تحرير «الدستور» سابقاً، ورئيس تحرير «البديل»، حول مسئولية شركة «هيرمس» وعدد من الشركات الكبرى عن انهيار البورصة في 2006، وهو الانهيار الذي دفع ثمنه في الأغلب صغار المستثمرين، وقالت البرقية إن الحملة اضطرت نجل الرئيس للسعي لتبرئة نفسه أمام الرأي العام، بعد أن كشفت «الوجه الآخر» لأعمال أمين السياسات.

وكان البلشي قد نشر في العدد السنوي من جريدة «الدستور» في 23 مارس 2006، أولى حلقات الحملة تحت عنوان «جمال مبارك و " شركاه " خربوا بيوت صغار المضاربين في البورصة» فتش عن هيرمس». وأثبت البلشي بالوثائق ان رأس مال الشركة ارتفع بالمضاربات عام 2005 من مليار و 300 مليون إلى أكثر من 10 مليارات رغم أنها لا تملك أصولاً، كما رصد تضاعف رأس مال «هيرمس» خلال الشهر الأول من 2006 إلى 22 ملياراً وأضاف «و بعدها بدأ الانهيار» في 14 مارس 2006. وكشفت الحملة «الصعود غير المبرر لأسهم الشركة» بعد إعلان جمال مبارك أنه عضو في مجلس إدارتها، وقتها حسب البلشي قال أمين السياسات «رأس مال الشركة الأساسي هم الفنيون العاملون بها».

وفي الحلقة نفسها من الحملة، كشف الصحفي أن انهيار البورصة سبقه بيوم واحد انهيار في أسعار هيرمس بلغ 8 مليارات جنية في 24 ساعة، بما يعادل 60% من قيمة أسهم الشركة بعد أن انخفض سعر السهم فجأة من 128 إلى 45 جنيهاً يوم الاثنين 13 مارس، ورغم ذلك لم تتدخل إدارة البورصة لوقف التداول على هذا السهم الكارثي، كما فعلت مع الشركات التي انخفضت أسهمها 20% فقط، لكنها تركت هيرمس التي كانت تتحكم في 25% تقريباً من أسهم البورصة المصرية، خاصة مع إعلان جمال مبارك مشاركته في إدارتها حوار صحفي في «روز اليوسف» نشر في 25 يناير 2006.

وبالمستندات أكدت الحملة الصحفية أن الشركة استحوذت على أغلب صفقات بيع القطاع العام في البورصة، وأن مجموعة الوزراء المقربون من أمين السياسات خصوا الشركة بصفقات وزاراتهم

وكتب البلشي وقتها «لعل نظرة سريعة علي مؤشرات صعود سهم هيرمس وحركة البيع والشراء عليه من خلال بيانات البورصة المصرية والرسوم البيانية حوله خلال السنوات الثلاث الأخيرة تكون مؤشراً علي ما جري ويجري (وقتها) حول السهم بل في البورصة المصرية كلها ، فطبقاً لبيانات البورصة المصرية فإن سعر سهم هيرمس قبل ثلاث سنوات وبالتحديد يوم 20 فبراير 2003 وبعد مرور أربع سنوات علي قيدها في البورصة كان ثلاثة جنيهاً و 77 قرشاً بتراجع 123 قرشاً عن سعر الاكتتاب عليه وهو خمسة جنيهاً، وبعد عام كامل وبالتحديد في 19 فبراير 2004 تحرك سعر السهم إلي 8 جنيهاً و 12 قرشاً بزيادة ثلاثة جنيهاً عن سعر الاكتتاب عليه قبلها بـ 5 سنوات ، واستمر الصعود الهادئ للسهم ليصل إلي 17 جنيهاً و 22 قرشاً قبل عام من الآن (2006) وبالتحديد في 21 فبراير 2005 لتبدأ مرحلة القفزات في سعر السهم لكنها ظلت قفزات محسوبة ليصل سعر السهم إلي 40 جنيهاً و 53 قرشاً قبل ستة أشهر من الآن ، وبالتحديد في 21 أغسطس الماضي وبعد أقل من ثلاثة شهور ، تضاعف سعر السهم ليصل إلي 83 جنيهاً و 62 قرشاً مع إغلاق يوم 21 نوفمبر 2005 ومع نهاية العام وصل سعر السهم إلي ما يقرب من 135 جنيهاً بزيادة ثمانية أضعاف عن سعر الإغلاق عليه في 21 فبراير 2005 ليرتفع رأسمال الشركة خلال عام 2005 فقط من مليار و 337 مليون جنيهاً إلي أكثر من عشرة مليارات و 935 مليون جنيهاً».

وأضاف التقرير: «المفارقة أنه خلال أقل من شهر تضاعف رأسمال الشركة مرة أخرى ليصل إلي أكثر من 22 مليار جنيهاً ونصف بعد أن وصل سعر السهم إلي 280 جنيهاً قبل أن يبدأ رحلة انهياره المروع والتي لم تستغرق أيضاً سوى شهر آخر . وهكذا فإن رأسمال الشركة خلال عام واحد زاد من مليار جنيهاً و 322 مليوناً إلي 22 ملياراً و 500 مليون رغم عدم امتلاكها لأي أصول» المثير أن الوقائع تشير إلي أنه مثلما تم الإعداد للصعود غير المبرر لسهم الشركة فإنه أيضاً يتم الإعداد لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من الهبوط المروع للسهم» فبينما كان سهم الشركة يحقق أعلى تداول في البورصة المصرية وبينما وصل أعلى سعر له إلي 285 جنيهاً فوجئ المتعاملون بالبورصة بقيام الشركة بطرح 16 مليون سهم جديدة للاكتتاب لتمويل عملياتها للاستحواذ علي 20% من بنك «عودة» أحد أكبر البنوك اللبنانية رغم أن الشركة كانت قد استغللت دخولها في هذه الصفقة لزيادة سعر سهمها، وكانت المفاجأة الأكبر أن الشركة بدلاً من أن تطرح الأسهم بالسعر المتداول في السوق والذي يزيد علي 270 جنيهاً طرحتها بـ 115 جنيهاً معلنة أن هذا هو السعر العادل للسهم وكان الشركة تقول للمتعاملين معها ضحكتم عليكم!

وتوقع البلشي موعد الأزمة التالية في البورصة والتي حدثت بعد أقل من شهر من الأزمة الأولى وقال «الغريب أن الشركة بدأت في إعادة الكره من جديد من خلال إعدادها لطرح ما يقرب من 200 مليون سهم جديد يبدأ التداول عليها في 18 أبريل 2006 (أي بعد شهر فقط من انهيار البورصة) وهو موعدنا مع الأزمة القادمة».

